

لنفا وتراجم في الاحتياط وقرن المرتبة العليا ما اطلق عليه بعض الائمة ان اصح
الاسانيد كالتساق في مالك عن نافع عن ابن عمر والزهرى عن سالم عن
ابيه وابن سيرين عن عبيدة عن علي والتفصي عن علقمة عن ابن موهوب
و دون ذلك كرواية يزيد بن عبد الله بن ابرهدة عن ابيه عن جده عن ابي موسى
وكحمد بن سلمة عن ثابت عن انس و دون ذلك كسرييل عن ابيه عن ابي
صهيرة والملاء عن ابيه عن ابهرية فان خفف الضبط اى قل مع وجود
بقية الشروط محسن وهو يشارك الصحيح في الاحتياج به وان كان
دونه واما نقاوته فاعلامه ما قيل بصحة كرواية عمرو بن شعيب عن ابيه
عن جده ومحمد بن اسحق عن عاصم بن عمر بن جابر وزيادة راويهما الصحيح
والحسن اى العدل الضابط على غيره مقبولة اذ هي في حكم الحديث المستقل
وهذا اذا لم تناف رواية من لم يزد فان نافيت بان لزم من قبولها روية
الاخرى اتيحت الى الترجيح فان كان لاحدهما مرجح فالآخر شاذ وقد ذكرناه
حيث قلنا فان خولف اى الراوى بالرجح منه لم يند الضبط وكثرة عدد
مخو ذلك من المرحجات فشاذاً والراجح يقال له المحفوظ مناه ما رواه الائمة
الابا دود من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عوينة عن ابن عباس
ان رجلاً توفي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يدع وارثاً الا معه وهو
اعتقد الحديث وتابع ابن عيينة على وصلة ابن جبرج وغيره وخالفهم حماد
بن زيد فمرواه عن ابن دينار عن عوينة ولم يذكر ابن عباس قال الائمة
المحفوظ حديث ابن عيينة في من اهل العدالة والضبط ومع ذلك
رجح رواية الاكثر وعرف من هذا ان الشاذ ما رواه المقبول مخالفاً

لمن هو

لمن هو اولى منه اما اذا كانت الى الفة من غير مقبول فلا يسمى شاذ بل
منكر (وان سلم من المعارضة بان لم يأت خبر يصاده في حكمه ومثاله كثير والا
اي وان عورض وامكن الجمع بينهما فيختلف الحديث اى ليس من ذلك وقد خفف
فيه الشافعي وابن قتيبة والطحاوى وغيرهم مثاله حديث لاعدى ولا طيرة مع
حديث قرمن الجذوم فرار من الاسد وطلاه في الصحيح والجمع بينهما ان
هذه الامراض لا تعرى بطبعها لكن الله تعالى جعل مخالطة المريض بها للصحيح
سبباً لاعدائه مرضه ثم قد يختلف او يقال ان نفي العدوى باق على عمومته و
بالامر بالفراصة للذريعة للابتفاق الذي يخالفه شئ من ذلك بتقدير العدة
ابتداء بالعدوى فيظن ان ذلك بسبب مخالطته فيعتقد صحة العدوى
فيقع في المرح (او) عورض حيث لا يمكن الجمع وعرف الاخر منها فيناجج
اى الاخر والمتقدم منسوخ او موقوف الاضماراً بالنص لحديث مسلم كنت
نزلتكم عن زيارة القصور الا فروروها فانها تذكر الآخرة او بتصريح
الصحابة كقول جابر كان آخر الامرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء
فما مست ان اخرج الائمة او بالتاريخ كصلاة على الله عليه وسلم في مرضه
قاعدا وان اس خلفه قياماً وقد قال قبل ذلك واذا صلى جالساً فسلطوا جلود
اجمعة (ثم) ان لم يعرف الاخر اما ان يرجح اهدهما بمرجح ان امكن
حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم تكلم بميمونة وهو محرم رواه الشيخان
وهديث الترمذي عن ابي رافع انه تكلم بها وهو حلال قال ولست بشيء مما فرج
انما يكونه رواية صاحب الواقعة فهو ادري بها والمبرجيات كثيرة ومحلها
علم اصول الفقه او يوقف عن العمل باحدهم حتى يظهر مرجح وسبب له
مثال في الاصول

وهذا اذا لم تناف رواية من لم يزد فان نافيت بان لزم من قبولها روية الاخرى اتيحت الى الترجيح فان كان لاحدهما مرجح فالآخر شاذ وقد ذكرناه حيث قلنا فان خولف اى الراوى بالرجح منه لم يند الضبط وكثرة عدد مخو ذلك من المرحجات فشاذاً والراجح يقال له المحفوظ مناه ما رواه الائمة الابا دود من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عوينة عن ابن عباس ان رجلاً توفي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يدع وارثاً الا معه وهو اعتقد الحديث وتابع ابن عيينة على وصلة ابن جبرج وغيره وخالفهم حماد بن زيد فمرواه عن ابن دينار عن عوينة ولم يذكر ابن عباس قال الائمة المحفوظ حديث ابن عيينة في من اهل العدالة والضبط ومع ذلك رجح رواية الاكثر وعرف من هذا ان الشاذ ما رواه المقبول مخالفاً